مجلد ٦، عدد ٢، مايو ٢٠٢٣ (الصفحات ٦٣ – ٧٨) ISSN 2537_ 0715

المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة

(IJSRSD)

الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

دور التعليم العالي الخاص في العالم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

كاميليا عبد الحميد محمد الطوخي

المعهد العالي للتعاون الزراعي

معلومات البحث

الكلمات المفتاحية:
الجامعات الحكومية - الجامعات الأهلية - التعليم العالى - التحديات والمعوقات - التنمية المستدامة - العالم العربى

المؤلف:
كاميليا عبد الحميد محمد الطوخى

التسجيل: ديسمبر ٢٠٢٢

الموافقة: مايو ٢٠٢٣

المستخلص

يحظى موضوع دراسة التعليم العالى لأجل التنمية المستدامة مزيد من الاهتمام وبات عنوان المؤتمرات والندوات العلمية. وعلى جميع المؤسسات التعليمية العمل على تنمية الكفاءات الرئيسية والضرورية لتحقيق أهداف التنميه المستدامه ٢٠٣٠ م. وبعد تقييم وضع الجامعات الخاصه فى دول العالم العربى التي باتت حقيقه واقعه ولوجودها ضروره حتميه. وقد استهدف البحث تعظيم منظومة التعليم العالي الخاص في العالم العربي وتوضيح دورها فى أهداف التنميه المستدامه وربطها بالمتغيرات والتحديات المحيطة بالعالم العربي.

نتائج الدراسة :

دمج التعليم العالى الخاص مع اهداف التنميه المستدامه من خلال

١- فلسفة التعليم العالى الخاص .
٢- أهداف التعليم العالى الخاص ،
٣- ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاص طبقا لمتطلبات التنميه المستدامه

ISSN 2537_ 0715 مجلد ٦، عدد ٢، مايو ٢٠٢٣ (الصفحات ٦٣ – ٧٨)

The role of private higher education in the Arab world in achieving the sustainable development goals

Kamelya Abdelhamid Mohamed Eltokhy
High Institution for Agricultural Cooperation

ARTICLE INFO

Keywords: Public & Private Universities - challenges and impediments - the status of sustainable development in the Arab world.

Corresponding author:
Dr.kamelyaeltoke@yahoo.com

Received December 2022
Accepted May 2023

ABSTRACT

The topic of the study of Higher Education for the purpose of sustainable development enjoys greater attention and becomes the heading of academic conferences and symposiums. All educational institutions shall have to work on improving the main and necessary potentials in order to realize the sustainable development goals of 2030. After the assessment of the status of private universities in the Arabic world that have become a reality and their existence have become imperative necessity, the research targeted maximizing the private higher education system in the Arab world and clarifying their role in the goals of sustainable development linking them with dynamics and challenges that surround the Arab world.

Merging the private high education with the goals of sustainable development through:

1. The philosophy of private higher education
2. The objectives of private higher education
3. The disciplines and standards of licensing the institutions of the private higher education according to the sustainable development requirements

المقدمة

سيظل مبدأ التعليم للجميع دائماً جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة، حيث لم يعد دور الجامعات مقتصر على تقديم المعرفة وحسب ، وإنما تطور ليشمل أدوار جديدة مثل التعلم من أجل التنمية والتمكين الاجتماعي وبناء قدرات بين المجتمعات وذلك متماشيا مع التطلع إلى بناء بيئة تعليم عالي أفضل، تنادى بتعليم أكثر تصميما وشموليه تحتويه الجدية الفعالة، وممالا شك فيه أن قطاع التعليم العالي يحتل

مركزا مرموقا في خطط التنمية للدول المختلفة لما له من أهميه في رسم مستقبل الشعوب، الأمر الذي يظهر جليا في الدور الثالث الذي يلعبه قطاع التعليم من خلال الانخراط مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي.

ويتسارع العالم العربي في السنوات الأخيرة بالنهوض باقتصادياته والالتحاق بركب الدول المتقدمة وذلك من خلال تطبيق العديد من النماذج التنموية ، وأدارك المسئولين إلى نجاح هذا المسعى يتوقف إلى حد كبير على التعليم بشكل عام والتعليم الخاص بواقع وجوده الحتمي وضرورة تحمله قدر من المسئولية، كما يشهد الآن قطاع التعليم الجامعي العام في العالم العربي نموا مضطردا وديناميكية نشطة بفضل عوامل ذاتية وموضوعية عدة، أهمها إزدياد الطلب على التعليم الجامعي والمتخصص في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال العقد المنصرم، وتمثل الدعوة إلى تعظيم مؤسسات التعليم العالي الخاص من أجل التنمية المستدامة، لتكون ضمن المؤسسات الجامعية الوطنية الرائدة على مستوى العالم ويكون لها دورا واضحا في الاستراتيجية المستقبلية ، والتي تهدف إلى مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

أصبح التكامل بين مؤسسات التعليم العالي الخاص والتنمية المستدامة أمرأ حتميا، من خلال كونها رافد رئيسي في توليد المهارات والمعارف والإيفاء بمتطلبات المجتمع، ولمعرفة دورها ومساهمتها في التحديات والعقبات التي تواجهها بعد تزايد عددها في دول العالم العربي. وعليه تم صياغة السؤال الرئيسي للدراسة:

السؤال الرئيسي: ما دور التعليم العالي الخاص في العالم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويمكن استعراض مشكلة الدراسة من خلال ثلاثة محاور هما:

المحور الأول: واقع التعليم العالي الخاص " ما هي منظومة التعليم العالي الخاص في العالم العربي؟ وما هي الخدمات الذي تقدمها هذه المنظومة للعالم العربي؟

المحور الثاني: التحديات والعقبات: ماهي أهم التحديات والعقبات التي تواجه التعليم العالي الخاص بدول العالم العربي؟

المحور الثالث: واقع التنمية المستدامة في العالم العربي"" ما دور التعليم العالي الخاص في العالم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

- من الناحية العلمية: موضوع" التعليم العالي الخاص بالعالم العربي "لم يتناول بعد بشكل كافي، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، لما يمثله من أهمية قصوى إلى متخذي القرارات السيادية في هذا الشأن الخاص بدول العالم العربي.
- من الناحية التطبيقية: يستمد البحث أهميته من واقعية التعليم العالي الخاص بدول العالم العربي، وما يواجه من تحديات وعقبات، وكيفية علاجها، بما يتناسب مع الوزن الاقتصادي لهذه الدول.

أهداف البحث:

يهدف البحث لدراسة وتحليل منظومة التعليم العالي الخاص في العالم العربي، وما تقدمه هذه المنظومة من خدمات للعالم العربي، وربطها بالمتغيرات والتحديات المحيطة، ودراسة التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على الدور المأمول من التعليم العالي الخاص في تعزيز التنمية المستدامة .

منهجية البحث:

قد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بجانب المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج المقارن، واعتمدت الدراسة على المراجع الأجنبية بصفة أساسية لندرة المراجع باللغة العربية في هذا المجال، واستندت الدراسة إلى العديد من المراجع والتقارير المختلفة التي تصدر عن الأمم المتحدة واجتماعاتها الدولية ومؤسساتها، بجانب التقارير الإقليمية وبخاصة التقارير الصادرة عن شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN).

فروض البحث:

الفرض الرئيسي للبحث:

دور التعليم العالي الخاص في العالم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الدراسات السابقة:

دراسة (Pilar and Torre,2022) استعرضت دراسة " أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في مؤسسات التعليم العالي الإسبانية " هدفت الدراسة إلى استكشاف إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والإبلاغ عنها في الجامعات، وتحديد عناصر المحتوى وكذلك السياق ، واستخلصت الدراسة إظهار النموذج الشامل ، المستند إلى مؤشر النشر ، وعدة طرق متنوعة للتنفيذ والإبلاغ عن المساهمات في أهداف التنمية المستدامة بدرجات متفاوتة من العمق والأولوية والوصول والملائمة والرؤية. تم استخدام المؤشر المقترح أيضًا كمتغير تصنيف لتجميع الجامعات الإسبانية في مجموعتين ، أحدهما يقود المساهمة في خطة عام ٢٠٣٠ والآخر يتبع سابقاتها. وأدلت بتوصيات بتوسيع هذا العمل البحثي ليشمل أي أنظمة تعليمية جامعية أوروبية.

دراسة (Maria and Martin, 2022) هدفت دراسة "التعليم من أجل التنمية المستدامة في جامعة كيمنتس للتكنولوجيا"، دراسة الوضع الحالي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) في جامعة كيمنتس للتكنولوجيا (CUT) واقتراح دليل لتحليل الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي (HEI) من حيث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأبعاد الاستدامة في المجال المعرفي للتعليم. واستخدمت الدراسة إطارين ‘‘نموذج المرحلة للاستدامة في تعليم ماجستير إدارة الأعمال (ماجستير في إدارة الأعمال)’’، الذي طوره (Hart et al., 2017)، واستخلصت الدراسة تصنيف الموضوعات التي تركز على الاستدامة والأهداف التعليمية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتعليم من أجل التنمية المستدامة. والتي حللتها بواسطة برامج وكليات CUT الدراسية كما استخدمت التحليل الوثائقي بالمواضيع المتعلقة بموضوع دمج الاستدامة في المناهج الدراسية.

دراسة (هاديه،٢٠٢١) استعرضت دراسة "واقع البحث العلمي في البلدان العربية المعوقات والمقترحات للتطوير حالة تونس" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي وأهم المعوقات المتعلقة به مقارنة بالدول المتقدمة، واستخلصت نتائج الدراسة أن البحث العلمي في الدول العربية بشكل عام يتطلب إجراءات جذرية وجادة على عدة مستويات بدءا من الوعي بأهمية العلم والبحث العلمي في تنمية المجتمعات، ووضع المهارات الفعالة في مواقع صنع القرار، وصولا إلى الإصلاح الجذري لنظام التعليم

على جميع المستويات، تطوير الإدارة، وهذا بالإضافة إلى توفير الميزانيات الكافية للبحث من خلال مشاركة القطاع الخاص في التمويل، مقابل إنشاء آليات لتحفيز القيام بذلك، كما استخلصت وأولويات التنمية في كل دولة من الدول العربية وبناء جسور تعاون بينهما في مجال البحث العلمي، وخاصة في قضايا التنمية المشتركة مثل الزراعة والصناعة الطبية والطاقة والمياه .

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث: الهدف: الاستفادة من التجارب السابقة (Pilar and Torre,2022) كدراسة تجريبية، ودراسة (Maria and Martin, 2022) كدراسة تحليليه بواسطة برامج وكليات CUT الدراسية ، ومنهج الدراسة : وهو المنهج الوصفي المقارن في كلا من (دراسة هاديه، ٢٠٢١). ما استخلص من الأدبيات السابقة من استفادة: أوضحت أبعاد لبعض مشاكل التعليم العالي العام، وذكرت العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم العالي العام، وألقت الضوء على صعوبة آليات التمويل، وأوضحت دراسة الاستفادة بالاستثمار في مجال التعليم العالي، والتدريب بالشراكة مع الجامعات.

وتختلف الدراسة الحالية: أن " واقع التعليم الخاص " يعد موضوع نادر في الأدبيات السابقة بهذا الموضوع والتخصص الدقيق "التعليم الخاص في العالم العربي وصعوبة فصله عن موضوع التعليم الحكومي ".

الإطار النظري:

التعليم العالي الخاص في العالم العربي

واقع التعليم العالي: تعد المرحلة التي يمر بها قطاع التعليم العالي في الدول العربية الآن من أخطر المراحل، لما يسجله هذا القطاع من تراجع في كافة المجالات البحثية[1] .

المحور الأول: واقع التعليم العالي الخاص أولا: الجامعات الحكومية والخاصة بالعالم العربي: باستعراض الوضع لتحديد إمكانيات التعليم العالي بمؤسساته التعليمية " العام والخاص "، تبين: إلى أن وصل عدد الجامعات للعام ٢٠٢٢م بلغ عدد الجامعات العربية ٩٩٧ جامعة يمثل عدد الجامعات الحكومية منها عدد (٣٣٦) جامعة حكومية ، بينما يمثل عدد الجامعات الخاصة (٦٦١) جامعة خاصة. وهنا يفرض الأمر نفسه من خلال ما يتضح من الجدول (١) الذي يشير وجود إجمالي عدد (٢٥٠) جامعة حكومية وخاصة (من ضمنها المعاهد الحكومية والخاصة) بمصر متمثلة في عدد (٣٠) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (١٢.٢٦%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٢٢٠) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة فى مصر نسبة ٨٨% من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة (من ضمنها المعاهد الحكومية والخاصة). وهذا عدد ليس بقليل

وجود إجمالي عدد (٦٧) جامعة حكومية وخاصة (من ضمنها المعاهد الحكومية والخاصة) بالسعودية متمثلة في عدد (٢٩) جامعه حكومية، موضحا إن نسبة الأنفاق على التعليم الحكومي (٧%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٣٨) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في السعودية نسبة (٥٦.٧١%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة. ووجود إجمالي عدد (٦٢) جامعة حكومية وخاصة بالجزائر متمثلة في عدد (٤٦) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (١٦.٢١%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (١٦) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في الجزائر نسبة (٢٥.٨%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، بينما وجود إجمالي عدد (٨٠) جامعة حكومية وخاصة بالعراق متمثلة في عدد (٣٥) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (١٤%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٤٥) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بالعراق نسبة (٥٦.٢٥%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٦٩) جامعة حكومية وخاصة باليمن متمثلة في عدد (١٦) جامعه حكومية، موضحا إن نسبة الإنفاق لم يتم العثور على بيانتها.

وعدد (٥٣) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في باليمن نسبة (٧٦.١٨%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٣٨) جامعة حكومية وخاصة بلبنان متمثلة في عدد (٨) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٢.٥%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٣٠) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بلبنان نسبة (٢٦.٦٦%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٣٣) جامعة حكومية وخاصة بتونس متمثلة في عدد (١٤) جامعه حكومية، موضحا إن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٧.٦%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (١٩) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بتونس نسبة (٥٧.٥٧%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٢٩) جامعة حكومية وخاصة بالإمارات متمثلة في عدد (٤) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٣.٨٠%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٢٥) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في الإمارات نسبة (٨٦.٢٠%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٤٨) جامعة حكومية وخاصة في السودان متمثلة في عدد (٣١) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (١٢.٤٧%) من إجمالي الناتج المحلى وعدد (١٧) جامعة خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بالسودان نسبة (٣٥.٤١%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٣٣) جامعة حكومية وخاصة في ليبيا متمثلة في عدد (٢١) جامعه حكومية، لا يوجد لها بيان. وعدد (١٢) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بليبيا نسبة (٣٦.٣٦%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٢٩) جامعة حكومية وخاصة في الأردن متمثله في عدد (١١) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٢.٩٠%) من إجمالي الناتج المحلى.

وعدد (١٨) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في الأردن نسبة (٦٢.٠٦%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٢٤) جامعة حكومية وخاصة في فلسطين متمثلة في عدد (١٠) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٥.٣٠%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (١٤) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في فلسطين نسبة (٥٨.٣٣%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٢٢) جامعة حكومية وخاصة في البحرين متمثله في عدد (٤) جامعه حكومية، موضحا أن نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٢.١٠%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (١٨) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في بالبحرين نسبة (٨١.٨١%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (٣٧) جامعة حكومية وخاصة سوريا متمثله في عدد (٩) جامعه حكومية، لا يوجد بيانات. وعدد (٢٨) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في سوريا نسبة (٧٥.٦٧%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (١٤) جامعة حكومية وخاصة الكويت متمثله في عدد (٨) جامعه حكومية، موضحا ان نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٦.٥٠%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (٦) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في الكويت نسبة (٤٢.٨٥%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، ووجود إجمالي عدد (١٤) جامعة حكومية وخاصة في قطر متمثله في عدد (٤) جامعه حكومية، موضحا ان نسبة الإنفاق على التعليم الحكومي (٣.٢٠%) من إجمالي الناتج المحلى. وعدد (١٠) جامعه خاصة، وتمثل الجامعات الخاصة في في قطر نسبة (٧١.٤٢%) من إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة، هذا بالإضافة إلى كلا من عمان، والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا، وجزر القمر بالجامعات الخاصة وهي (٦،٣،١،١).

جدول (١): إجمالي الجامعات الحكومية والخاصة بالعالم العربي (المعاهد الحكومية والخاصة)

الدولة	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	إجمالي الجامعات	الجامعات الخاصة إلى الجامعات	الإنفاق على التعليم
مصر	٣٠	٢٢٠	٢٥٠	٨٨	% ١٢.٢٦
الجزائر	٤٦	١٦	٦٢	٢٥.٨	% ١٦.٢١
اسودان	٣١	١٧	٤٨	٣٥.٤١	% ١٢.٤٧
العراق	٣٥	٤٥	٨٠	٥٦.٢٥	% ١٤
المغرب	١٦	٨	٢٤	٣٣.٣٣	% ٦.٧
السعوديه	٢٩	٣٨	٦٧	٥٦.٧١	% ٨.٧
اليمن	١٦	٥٣	٦٩	٧٦.٨١	٠
سوريا	٩	٢٨	٣٧	٧٥.٦٧	٠
الصومال	١	٣	٤	٧٥	٠
تونس	١٤	١٩	٣٣	٥٧.٥٧	% ٦.٧
الاردن	١١	١٨	٢٩	٦٢.٠٦	% ٢.٩٠
الامارات	٤	٢٥	٢٩	٨٦.٢	% ٣.٨
ليبيا	٢١	١٢	٣٣	٣٦.٣٦	٠
فلسطين	١٠	١٤	٢٤	٥٨.٣٣	% ٥.٣
عمان	٤	٦٢	٦٦	٩٣.٩٣	% ٥.٤
الكويت	٨	٦	١٤	٤٢.٨٥	% ٦.٥
موريتانيا	٢	١	٣	٣٣.٣٣	% ٨.١
قطر	٤	١٠	١٤	٧١.٤٢	% ٣.٢
البحرين	٤	١٨	٢٢	٨١.٨١	% ٢.١
جيبوتى	١		١	٠	% ٣.٦
جزر القمر	١		١	٠	% ٥.٢
لبنان	٨	٣٠	٣٨	٢٦.٦٦	% ٢.٥
	٣٣٦	٦٦١	٩٩٧	٦٦.٢٩	

المصدر: تجميع الباحث من عدة جهات رسميه من خلال (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء- الديوان الوطني للإحصاء ، إحصاء اليونسكو) للعام ٢٠٢٢

ثانيا: الموارد البشرية العاملين بالتعليم العالي في العالم العربي : تشير إحصائيات الكتاب الإحصائي "مصر " للعاملين بالجامعات الحكومية والخاصة بالعالم العربي (أعضاء هيئة التدريس، الطلاب)[٢] تشير إحصائية مصر تمثل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الحكومية (٢٠٢١/٢٠٢٠م) يمثل إجمالي (١٠٢٦٩٥) ما بين (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس مساعد، معيد) تمثل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة: (٢٠٢١/٢٠٢٠م) يمثل إجمالي (١٢٣٩٤) ما بين (أستاذ - أستاذ مساعد- مدرس- مدرس

مساعد – معيد). إجمالي أعضاء التدريس بالجامعات المصرية يمثل (١١٥.٠٨٩) عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية، ويمثل نسبة العاملين في هيئة أعضاء التدريس بالجامعات الخاصة نسبة (١٠.٧٦%) من الإجمالي، وتتمثل الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والأزهر طبقا من (٢٠٢٠/٢٠١٩م): عدد (٢٤٤١٦٤٥) طالب، ثم قفز إلى (٢٤٥٩٠٢٥)) للعام (٢٠٢١/٢٠٢٠ م)، أي بفارق زيادة (١٧.٣٨٠) طالب عن العام الماضي وبنسبة زيادة (٧%) عن طلاب العام الماضي ، والطلاب المقيدون بالجامعات الخاصة من (٢٠٢٠/٢٠١٩م) عدد (٢٠٧.١٥٤) طالب، ثم قفز إلى (٢٢١.٧٢٧) للعام (٢٠٢١/٢٠٢٠ م) بفارق (١٤.٥٧٣) طالب بنسبة زيادة (٦,٦%) عن طلاب العام الماضي . ونظرا لندرة تجميع البيانات في هذا المجال وذلك نظرا للظروف التي مرت بها البلاد العربية من ارتباك في البيانات والمعلومات وفقا للمرحلة الماضية وتأصيل للقيم البحث العلمي والمصداقية فتم استخراج البيانات الإحصائية من الكتاب الإحصائي لدول الخليج العربي عن عامي (٢٠١٩، ٢٠٢٠) يتبين سجل أعضاء هيئة التدريس لدول الخليج العربي، لكل من الإمارات (١٦.٦٦٥)، والبحرين (١.٨٣٩)، والسعودية (٨٤.١٨٩) ، وعمان (٦.٩٥٢)، قطر (٢.٣٦٨) ،الكويت (٢.٧٧٤) للعام ٢٠١٩/٢٠١٨ م، ثم سجلت للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ م لكلا من الامارات (١٦.٤٤٢)، والبحرين (لا يوجد)، السعودية (لا يوجد) ، عمان (لا يوجد)، قطر (٢.٣٩٢) ،الكويت (٢.٨٣٨) للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩**م.**

ويسجل طلاب التعليم العالي خلال العام ٢٠١٩/٢٠١٨ م إلى العام ٢٠٢٠/٢٠١٩م قفزات سريعة في أعداد الطلاب، فالإمارات سجلت (٢٩٥.٦٢٦) طالب إلى (٢٩٥.٩٥٧) طالب، بينما البحرين سجلت (٤٧.١٩٣) ، بينما السعودية سجلت (١.٧٤٣.٠٢٣) طالب ، بينما عمان (١٢٤.٠٨٢) طالب، وزاد إلى (١٣٧.٩٤٨) طالب، بينما قطر سجلت (٣٦.٢٩٢) طالب، وزاد العدد إلى (٣٧.٨٧٥) طالب، بينما الكويت سجلت (٧٢.٥٩٣) طالب، وانخفض العدد إلى (٧٢.٤٦٣) طالب وبإجمالي (٢٣١٨٨٠٩) طالب خلال العام (٢٠١٩/٢٠١٨م) إلى العام (٢٠٢٠/٢٠١٩م) بإجمالي (٢٣٣٤٤٥٩) طالب .

المحور الثاني: أهم التحديات والعقبات التي تواجه التعليم العالي الخاص:

أولا: نصيب الفرد من الدخل القومي في لدول العالم العربي:

الأرقام في جدول رقم (٢) تستعرض إجمالي عدد سكان العالم العربي (بالمليون) بالإضافة لتوضيح إجمالي الدخل القومي موضحا نصيب الفرد من الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) استعرض الجدول الدول العربية ذات الدخل المرتفع وتمثلت الإمارات (٣٩.٤١) من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ، بينما يصل نسبه سكانها (٢.٢٤%) من إجمالي سكان العالم العربي وقدره نحو (٤٤٧.٤) مليون نسمه ثم السعودية بنصيب الفرد (٢٢.٢٧) من إجمالي الدخل القومي ، بينما تمثل نسبة سكانها (٧.٨٩%) من إجمالي سكان العالم العربي ، ثم يليها قطر بنصيب الفرد (٥٧.١٢)من إجمالي الدخل القومي ، بينما يمثل سكانها نسبة (٠.٦٥%) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها البحرين بنصيب الفرد (١٩.٩٣)من إجمالي الدخل القومي ، بينما نسبة سكانها (٠.٣٨%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها الكويت بنصيب الفرد (٣٦.٢٠) من إجمالي الدخل ، بينما نسبة سكانها (٠.٩٦%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها عمان بنصيب الفرد(٧٦.٨) من إجمالي الدخل القومي بينما نسبة سكانها (١.١٦%) من إجمالي سكان العالم العربي.

وتمثلت الدول العربية ذات متوسط الدخل الأعلى فكانت العراق تمثل (٥.٠٤٠) بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، بينما تصل نسبة سكانه إلى (٢٣.٣%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها ليبيا (٣.٤٥٠) بنصيب الفرد من الدخل، بينما يصل نسبة سكانها إلى (١.٥٦%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها الأردن (٤.٤٨٠) بنصيب الفرد من الدخل، بينما يصل نسبة سكانها إلى (٢.٣%) من إجمالي سكان العالم العربي. وجاءت باقي الدول العربية أغلبها في فئة دخل متوسط أدنى كالمغربلتصل نسبة نصيب الفرد من إجمالي

الدخل القومي (١٢٧.٢)، بينما يصل نسبة سكانها إلى (٨.٣٤%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها مصر بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣.٥١٠) ، بينما يصل نسبة سكانها (٢٣.٣%) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها لبنان بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣.٤٥٠) ، بينما يصل نسبة سكانها إلى(١.٥٢%) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها موريتانيا بنصيب الفرد من إجمالي الدخل (١.٧٣٠) ، بينما يصل نسبة سكانها إلى (١.٠٧%) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها جزر القمر بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (١.٤٦٠)، بينما يصل نسبة سكانها إلى(٠.٢%)، يليها تونس الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣.٦٣٠) ، بينما يصل نسبة سكانها إلى (٢.٦٦%)، يليها الجزائر بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣.٦٦٠) بينما يصل نسبة سكانها (٩.٩٧) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها جيبوتي بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٣.٣٠٠)، بينما يصل نسبة سكانها (٠.٢٢%) من إجمالي سكان العالم العربي ، يليها فلسطين بنصيب الفرد(٤.٢٢٠) من إجمالي الدخل القومي، بينما يصل نسبة سكانها إلى (١.١%) من إجمالي سكان العالم العربي، يليها سوريا بنصيب الفرد (٦٧٠) من إجمالي الدخل القومي ،بينما يصل نسبة سكانها إلى(٤.٠٩%) من إجمالي سكان العام العربي ، يليها اليمن، السودان، والصومال تحت فئة دول الدخل المنخفض.

جدول (٢): نصيب الفرد من الدخل القومي في العالم العربي ٢٠٢١

الدول	السكان بالمليون	نسبة %	إجمالي الدخل بالمليار	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$
الجزائر	44.6	9.97	163.1	660.3
البحرين	1.7	0.38	33.9	930.19
جزر القمر	0.9	0.2	1.3	460.1
جيبوتى	1	0.22	3.3	300.3
مصر	104.3	23.3	365.8	510.3
العراق	41.2	23.3	207.3	040.5
الأردن	10.3	2.3	46	480.4
الكويت	4.3	0.96	152.3	36.200
لبنان	6.8	1.52	23.4	3.450
ليبيا	7	1.56	58.6	8.430
موريتانيا	4.8	1.07	8.2	1.730
قطر	2.9	0.65	167.4	57.120
السعوديه	35.3	7.89	775.5	22.270
الصومال	16.4	3.67	7.3	0
السودان	44.9	10	29.9	670
سوريا	18.3	4.09	.	.
تونس	11.9	2.66	43.3	3.630
الضفه الغربيه	4.9	1.1	20.8	4.220
اليمن	30.5	6.82	19.8	670
عمان	5.2	1.16	17	76.8
الامارات	10	2.24	389.8	39.410
المغرب	37.3	8.34	84	127.2
إجمالى	447.4	100		

المصدر : تجميع الباحث

ثانيا: أهم المعوقات والتحديات: من خلال الزيادة السكانية المتلاحقة التي عرضتنا إلى العديد من التحديات الكميه والنوعية : نما التعليم بكافة مستوياته نمواً كمياً يتضح لنا من خلال عدد المؤسسات التعليمية المتزايدة من جهة، ومن خلال الأعداد المتزايدة للطلبة من جهة ثانية، إضافة إلى التوسع المستمر في برامج تلك المؤسسات التعليمية، إلا أن هذا النمو الكمي رافقته سلبيات منها نوعية التعليم ومستواه[٣] ، قد يؤدي النمو الكمي السريع إلى تدني نوعية التعليم وتدهور مستواه، وبجب المحافظة على مستوى رفيع للتعليم العالي لما

يصل بالتعليم العالي الخاص إلى التدني ولذا من عفوية و عشوائية النمو، وفي مثل هذا الوضع لا يوجد ما يضمن انسجام النمو مع احتياجات المجتمع وما يتبع ذلك من تبذير للموارد المادية والبشرية، كما أدى إلى استمرار وجود ثغرات هامة في برامج ونشاطات وخدمات مؤسسات التعليم العالي الخاص. وزاد الأمر سوء ازدياد الفرص الدراسية بمعنى أن عدد السكان والطلب الاجتماعي على التعليم يزيدان بسرعة وبحجم أكبر من الزيادة في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وتصبح هذه المشكلة عصية على الحل في الدول ذات الأحجام السكانية الكبيرة / ذات النمو السكاني العالي والأفقر، وذات الموارد الاقتصادية الضعيفة[٤] ، وصل بنا إلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي غير المرضية ولا زالت معدلات الالتحاق في الدول العربية في حدود ٢٢% ومن هنا تأتي المنطقة العربية في المرتبة السادسة على لائحة مناطق العالم، بالإضافة إلى عدم المواءمة مع متطلبات سوق العمل التى توضح مدى ضعف التخطيط في توجيه مسار خريجي الثانوية والتحاقه بالجامعة تبعاً لمتطلبات السوق ومتطلبات تنميه الدولة واحتياجاتها طبقا لظروف كل دولة ، ولا تزال معظم مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على أن تلبي كامل احتياجات سوق العمل لان العلاقة بين عالم الأعمال والجامعات هي إما مقطوعة وإما ضعيفة، وإن عدم المواءمة بين توجيه مسار خريجي الثانوية والتحاقه بالتخصص المطلوب واحتياجات سوق العمل ناتجة عن سياسة القبول التي لا تأخذ احتياجات السوق بالاعتبار.

وعلى سبيل حصر أهم المعوقات والتحديات التي تواجه دول العالم العربي:

المعوقات والتحديات التمويلية: إن التعليم العالي الخاص يعد مصدراً جديداً من المصادر الجيدة في حالة استخدامه الاستخدام الأمثل لتمويل التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم العالي مما يحقق أعلى عائد وزيادة في نسبة الخريجين التي يحتاجها سوق العمل، وهنا تصعب المقارنة في الجودة أم الربحية.[٥]

المعوقات والتحديات العلمية والمعرفية: تحديات منظومة البحث العلمي لا يتماشى التعليم العالي العربي اليوم مع العولمة ومجتمع المعرفة، وكذلك مع ضرورة مواكبة النظم التعليمية وجوانب العملية التعليمية مثل طرائق التدريس، والوسائل التعليمية التي تنمّي أداء المتعلم، وغيرها من الجوانب المتبعة في الدول المتقدمة، خصوصاً أن الحراك الجغرافي يزداد في مجال التعليم العالي بفضل التحوّلات السريعة التي رافقت العولمة في العقود الثلاثة الماضية. ولاسيما مع عجز البلدان العربيّة عن مواكبة المتطلبات الحديثة للتعليم العالي، وعجزها كذلك عن ضبط التوازن المفترض بين دور الدولة من جهة، ودور القطاع الخاص من جهة اخرى ، وهنا لا تتوقف على جودة التعليم فقط، بل تشمل مسألتين محورتين: أولاهما كيفية توفيق الجامعة الخاصة بين السوق من جهة وبين إنتاج المعرفة من جهة اخرى، وذلك بالحفاظ على الدور الأخلاقي والأكاديمي والعلمي[٦].ونستخلص أهم تحديات ومعوقات التعليم الخاص في العالم العربي : العشوائية في الموافقة على السماح بفتح مؤسسه علميه خاصة بما لا يتناسب مع سوق العمل ومتطلبات الدولة[٧]، وجود خلل في القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم لوائح الجامعات الخاصة ، وعدم شفافية ومصداقية في اللوائح والقوانين والخلط بينها وبين القطاع الحكومي ، وعدم وجود رقابه كافيه وملزمه تجاه سياسة الجامعة والأهداف الذي أنشئت من اجلها ، نقص كبير في المواد المالية التي تصرف على التجهيزات العلمية والخدمات التعليمية من ورش ومعامل ومواد أوليه ووسائل إيضاح وغيره، هذا بالإضافة إلى ضعف كمي وكيفيي في أعضاء هيئة التدريس وعدم الاهتمام بالأعداد التربوي والمهني ، جمود المناهج وعدم تطورها وعدم مواكبتيها للتطور العلمي وتخليها عن مجارات التنوع المعرفي وتطبيقاته ، وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث[٨]

المحور الثالث: وضع التنمية المستدامة لدول العالم العربي:

أولا: واقع دول العالم العربي من التنمية المستدامة (مؤشرات التنمية):

إن أهداف التنمية المستدامة هي مجموعه فريدة لقياس التطور وتنعكس في نتائج مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي، المؤشرات في المنطقة العربية والتباين في النسب يرجع للظروف التي تمر بها معظم دول الوطن العربي عموما والتي لها تأثير سلبي على نتائج التنمية في المنطقة، ومع ذلك فإن متابعة أهداف التنمية المستدامة لا تشير إلى وجود ارتباط كبير بين درجة التنمية المستدامة للبلد والظروف التي تمر بها ، ولكن من المهم مراعاة الاختلافات الضخمة في عدد السكان البالغ نحو ٣٥٩ مليون نسمه للعام ٢٠١٧م، ومن خلال التقرير تواجه الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). وأدت الفجوات الكبيرة في البيانات إلى تعقيد عملية تقييم أداء تلك الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالإنصاف الاجتماعي. وكان أداء دول المجلس أفضل في الهدف الرابع (التعليم الجيّد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف الخامس عشر (الحياة في البر) حيث لم تسجل أي دولة نتائج. وبناءً على البيانات المتاحة، يبدو أن جميع الدول الست تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية)؛ وهذا يرجع إلى حقيقة أن البيانات المتعلقة بالتوجهات متاحة فقط لعدد محدود من المؤشرات، كما ذكرنا أعلاه .الشام والعراق: تعد بلاد الشام الأربعة (الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان) والعراق المجموعة الوحيدة التي ظهر في لوحة متابعة أهدافها، وذلك على الرغم من أن مدى التقدم ليس متكافئاً بينها لاختلاف مضمون تلك الأهداف. في حين حصلت جميع تلك البلدان على الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد). وأدت الفجوات في البيانات إلى تعقيد قياس مدى تقدم فلسطين تحديداً، بسبب استثنائها من عددٍ من قواعد البيانات والدراسات الدولية، حيث كانت البيانات متاحة فقط لـ ٥٥ في المائة من ١٠٥ مؤشرات خاصة بفلسطين .الدول الأقل نمواً: تواجه أقل الدول العربية نمواً، وهي ستة (جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن) خطورة حقيقية في التخلف عن ركب التنمية المستدامة بشكل حاد، وكذلك الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء) والسادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية). واقتصرت النتائج الإيجابية على جوانب معينة من الصحة والنفايات وانبعاثات الغازات الدفيئة وتأثيراتها غير المباشرة على البلدان الأخرى. وجميع هذه الدول تسير على الدرب الصحيح نحو تحقيق الهدف الثالث عشر (العمل المناخي). ولكن كانت الاتجاهات متضاربة في بقية الأهداف الأخرى .

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وأدق تعريف " روبرت سولو" عرفها بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثته الأجيال، وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية ، بل تتعدى ذلك فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم ادخار ونوعية استثمار لفائض القيمة.

ثالثا: دور التعليم العالي الخاص في دول العالم العربي

دمج التعليم العالي الخاص مع أهداف التنمية المستدامة (أجابه الفرضي الرئيسي للدراسة)

فلسفة التعليم العالي الخاص الفلسفة التى يتبناها التعليم الخاص في التعليم من حيث البرامج، والخطط، والغاية التي يقوم أو ينشا من أجلها التعليم الخاص لم يشكل لها رؤية واضحة مفهومه ولها هدف، بل وبعض المؤسسات الخاصة ما هي إلا في الواقع امتداد بعض المؤسسات التعليم التقليدي (حكومي) بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات، والهدف الأسمى حتى الآن للتعليم الخاص هو الاستثمار في قطاع التعليم لكن من غير المعروف إلى أي مدى يهدف هذا الاستثمار والربح[٩]. سيتطلب السير على درب التنمية المستدامة لإحداث تغيير جذري في طريقة تفكيرنا وتصرفنا. وتقديم استراتيجيات ترمي إلى تنفيذ برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة مثل:

١. دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في شتى السياسات والاستراتيجيات والبرامج، فبالفعل تم إدماج بعد البرامج والمقررات بالجامعات الوطنية، والأمر هنا يختلف بالنسبة للتعليم الخاص، يقصد بالمعنى أن تتجه الدولة الى وضع سياسة البرامج التي يحتاجها سوق العمل الى وضع ضوابط وإلزامية إنشاء الجامعات الأهلية بناء على احتياجات سوق العمل والأهداف المنشود تحقيقها لكل دولة طبقا لمتطلباتها وبيئاتها.

٢. تعميم التعليم من اجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم والتنمية المستدامة (بما يفيد البرامج التي تحتاجها الدولة وفتح التخصصات الجديدة التى تبنى على ما يستجد من مشاكل بالدولة المنفذة وكيفية وضع حلول لها بالتخصصات الجديدة.

٣. إحداث التغير من حيث وجود سياسات مجديه ومنسقه تصممها وزارة التعليم العالي بالتعاون مع المسئولين عن التعليم الخاص وبعض القطاعات الخاصة ومتطلباتها المالية وكيفية التفاعلية بين الهدف من إنشاء الجامعة (الهدف الربحي للجامعة، والهدف التنموي للدولة).

٤. يشكل التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة لتنفيذ السياسات الوطنية والدولية التي تعالج الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر وخطط الكوارث والأزمات والاستراتيجيات الإنمائية المقترنة بخفض انبعاث الكربون.

ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص طبقا لمتطلبات التنمية المستدامة:

تنادى فكرة البحث بتعزيز وتعظيم فكرة التعليم العالي الخاص، وهذا منذ البدء بالتقديم على " قرار إنشاء الجامعة الخاصة " فتبد الجهات المسئولة بالدولة باتخاذ الإجراءات الخاصة بالإنشاء من خلال المنظومة المخططة للدولة واحتياجاتها لبرامج التنمية المكملة للتعليم الحكومي ومستكمله لأهداف التنمية المستدامة. ويعد هذا الثلاثي متكامل الاطراف (التعليم – سوق العمل – أهداف التنمية المستدامة)، ونتخذ من هذه الآليات برنامج محفز، وسند تبنى عليها قرار الإنشاء من عدمه، وذلك طبقا لمتطلبات الدولة من أهداف التنمية المستدامة وما يتطلب من مساهمة التعليم العالي الخاص في هذه الأهداف. ومنذ اتخاذ القرار بإنشاء الجامعة الخاصة حتى تخرج الدفعة الأولى تكون في حيز المراقبة والمتابعة لما تم إذا الموافقة عليه من مبادئ الإنشاء وأهدافه ، يليها المراقبة والمتابعة المستمرة والجدية في تحقيق الأهداف المسجلة في قرار الإنشاء ، وإعادة النظر في وضع ضوابط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص ، مع مراعاة القواسم المشتركة بين تجارب الدول التي بدأت فعلا بتطبيق نظام التعليم الخاص ، لذا يجب أن يتم صياغة وإعداد لوائح وقوانين طبقا للدولة المنفذة ذاتها ، فلكل دوله مشاكلها التي تختلف في مجرياتها، فتكون من وجهة نظر الباحث " تقيم مؤسسات التعليم الخاص من أجل التنمية المستدامة "" والجهود الرامية إلى إعادة توجيه مسار النظم التعليمية تحدياً بارزاً لا بد من مواجهته.

يتم التقييم بناء على الجدول (٣) بناء فهم أهداف التنمية المستدامة والتوعية بشأنها ، إلا أن الجامعة القائمة ينبغي أن تفكر في الوقت نفسه بالخطوة التالية في إضفاء الطابع الخاص بها بناء على هذه الأهداف وهى دمج الأهداف في الاستراتيجية الإقليمية للمحافظة ثم الدولة ، وتفادى إغراق الموظفين والشركاء في أهداف لا تتناسب مع الظروف والبيئة المحيطة بالإقليم ثم الدولة ، أهداف تقاس بمئات المؤشرات وترمى الى التصدي للتحديات العالمية ، لابد من تقسيم هذه الاهداف الى مجالات توثر ويتم من خلالها تحقيق النجاح في تجاوز العقبات والتحديات وتحقيق التغيير .ويشير جدول (٣) إلى دمج الأهداف الاستراتيجية للدولة الاهداف التنموية (التنمية المستدامة) مع أهداف انشاء الجامعات الخاصة (التعليمي والربحي) حتى نحقق استدامه تعليميه.

الجدول (٣) أهداف الجامعات الخاصة

الخطوة الأولى	تحديد المسؤوليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بالتعليم العالي الخاص
الخطوة الثانية	مراجعة الإستراتيجيات القائمة بالدولة ثم الإقليم
الخطوة الثالثة	تحديد أولويات التعليم الخاص المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من (برامج /مناهج / شراكه/ حضانات)
الخطوة الرابعة	تحديد أهداف إستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
الخطوة الخامسة	دمج الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات والخطط القائمة
الخطوة السادسة	نشر الإستراتيجية الجديدة ورصدها

المصدر: تجميع الباحث

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج بدراسة وتحليل "الإطار النظري للتعليم العالي الخاص ودوره في العالم العربي (٢٠٢٢/٢٠٢١م) واستعرض الإطار النظري دور التعليم العالي الخاص في العالم العربي من خلال الثلاث محاور وهما: المحور الأول واقع التعليم العالي الخاص، المحور الثاني: أهم التحديات والعقبات التي تواجه التعليم العالي الخاص، المحور الثالث: وضع التنمية المستدامة لدول العالم العربي ودور التعليم العالي الخاص في العالم العربي

وأهم ما استخلص من الدراسة:

١- إجمالي مؤسسات التعليم الحكومي في دول العالم العربي يبلغ نحو (٣٣٦) جامعه حكومية، بنسبة (٣٣.٧%) من إجمالي الجامعات في العالم العربي البالغ (٩٩٧).

٢- إجمالي مؤسسات التعليم العالي الخاص في دول العالم العربي تبلغ نحو (٦٦١) جامعة بنسبه (٦٦.٢٩%) من إجمالي الجامعات في العالم العربي البالغ (٩٩٧).

٣- ضعف الإنتاج العلمي في البحث العلمي وضعف نوعية هذا الإنتاج، حيث يظهر مقياس النوعية تدنيا في معدلاته مقارنة بنوعية الإنتاج العلمي في الدول المجاورة فإنّ بوادر نهضة علمية حقيقية تلوح في الأفق وتؤكدها نفس البيانات عبر تسجيلها لزيادة ملحوظة في الإنتاج المنشور لعدد من الدول العربية (السعودية).

٤- الكثير من التحديات والصعوبات التي تقف أمام أهداف التنمية المستدامة التعليمية: التحديات العلمية، التحديات التقنية والفنية، التحديات المالية المتمثلة في آليات التنمية المستدامة، التحديات الإدارية.

التوصيات:

١. وضع أهداف التنمية المستدامة كشرط ملزم لإنشاء الجامعات الخاصة.
٢. وضع الأطر القانونية الملزمة والمحفزة للجامعات الخاصة.
٣. المتابعة المستمرة والجدية في تحقيق الأهداف والمراقبة والإلزام بها.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٢٢/٢٠٢١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لجمهورية مصر العربية.

المنتدى الاقتصادي العالمي،٢٠١٧/٢٠١٦، دافوس، التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي يمكن أن يحملها عام ٢٠١٧.

المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، ٢٠٠٩، عقد من التعليم العالي في البلدان العربية (١٩٩٨ - ٢٠٠٩)، الانجازات والتحديات، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ أيار -٢ حزيران

أنور البطيخي، ٢٠٠٩، التعليم العالي في الأردن، الدخول إلى عنق الزجاجة، مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، ع١.

جيفر ساكس، ٢٠١٩، تأملات دبلوماسية الجامعات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مدير شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية

حسين عزيز صالح، ٢٠٢٠، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز إستراتيجية المدن البارعة لمواجهة خطر الكوارث: (البعد التطبيقي العملياتي) حالة دراسية لمواجهة جائحة فيروس الكورونا. المجلة العربية العلمية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة . حزير م، العدد ٣٣، الصفحات: ٥٠ – ٤٢

زهرة بن فايد ،٢٠١٧، المسئولية الأخلاقية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي استشراف لدور الجامعة كمنظمة أخلاقية اعمال مؤتمر المسئولية المجتمعية العربية ، الزرقاء ،عمان

سلطان أبو عرابي سلطان،٢٠١٠، التعليم العالي في الأردن، مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، ع٢

سيلان جبران العبيدي، ٢٠٠٧، الجامعات الخاصة في الوطن العربي رهانات وتحديات، ورقة عمل مقدمه لورشة العمل الدولية، عولمة التعليم العالي والتعاون العربي الألماني تنظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مؤسسة كولراد اديناور ، تونس ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٧ م

محمد خليفه حتامله حابس ،(بدون سنة نشر) تحديات التعليم العالى فى الاردن، مجلة بحوث التربية النوعيه ، جامعة جدارا، الاردن

مديانى محمد طلحاوى، فاطمة الزهراء، ٢٠٢٠، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة ادرار، الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Armistead, D. (2011): Symposium on community social and economic change in the new economy. Ball State University, Munci.

United Nations. (2015): Sustainable Development Summit 2015. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/summit

United Nations. (2015): Sustainable Development Summit 2015. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/summit

United Nations," sustainable development goals..17 Goals to transform our world",

United Nations. (2015): Sustainable Development Summit 2015. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/summit

United Nations. (2015): Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. Retrieved from https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

Rogers, P., Jalal, K., & Boyd, J. (2008): An introduction to sustainable development. *Ear thscan in the UK and USA*

Peeters, J. (2012): Sustainable development: a mission for social work? A normative approach. Utrecht University Repository: Journal of Social Intervention: Theory and Practice, volume 21, issue 2, pp. 5 – 22. Retrieved from http://www.journalsi.org

Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. (June 2019). Sustainable Development Report. Network

Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. (June 2019). Sustainable Development Report. Network.